الدروس المستفادة

التحسين من كيفية تعاملنا مع حالات زواج الأطفال في إدارة الحالة

Plan International and UNHCR

يناير 2023

PLAN INTERNATIONAL

UNHCR
The UN Refugee Agency

مقدمة

لقد تمكن المشروع المرحلي المشترك بين منظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تحديد حجم الفجوات في القدرات والتوجيهات حول كيفية التعامل مع حالات زواج الأطفال عند إدارة الحالات في أوضاع اللجوء والأوضاع المختلطة. استجابةً لهذه الفجوات، أدار المشروع أنشطة لدعم الكوادر والشركاء من خلال تعزيز القدرات، لا سيما تلك الخاصة بكوادر حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، العاملة في إدارة الحالات في ثلاث دول مختلفة.

يركز هذا المنشور التعليمي على كيفية توضيح وإدماج التعامل مع حالات زواج الأطفال بشكل أفضل في إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. الهدف منه هو تلبية احتياج الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال بكفاءة أكبر، فضلاً عن الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي يندر تلبية احتياجاتهن بالشكل الكافي. يركز هذا المنشور على الفتيات، باعتبار أنهن اكثر عرضة لممارسات زواج الأطفال ويواجهن مشكلات أكبر متعلقة بالصحة والسلامة نتيجةً لذلك.

يعتبر هذا المنشور نقطة انطلاق نحو تحسين خدمات إدارة الحالات بهدف توفير استجابة أفضل للفتيات المعرضات لخطر الزواج والمتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج، في أوضاع اللجوء والنزوح المختلطة. المنشور موجه لمنسقي القطاعين الفرعيين لحماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، على المستويين الوطني والدولي، والمستشارين الفنيين ومشرفي إدارة الحالات أخصائي الحالات. فيما تم اختيار أوضاع اللجوء والنزوح المختلط كمواقع تجريبية، يمكن استخدام العديد من الدروس في سياقات أخرى غير سياقات اللاجئين أو النازحين أو غيرها من بيئات العمل المعقدة. (انظر هنا للاطلاع على القائمة المرجعية للعاملين في الخطوط الأمامية لتطبيق الدروس المستفادة عمليًا من خلال الممارسات اليومية [أدخل الرابط].)

امتدت المرحلة الأولى من المشروع من أغسطس ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢، والمرحلة الثانية بدءاً من يونيو ٢٠٢٢ إلى فبراير ٢٠٢٣. المواقع التجريبية هي: كوكس بازار في بنغلاديش، منطقتي ديفا وتيلابيري في النيجر، وميدان في إندونيسيا. نعني بعبارة "الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج" الفتيات المتزوجات حاليًا، أو اللاتي خضن تجربة الزواج من قبل أو أوضاعًا مشابهة لها. والمعنى يشمل الفتيات الأرامل والمطلقات والمنفصلات واللاتي لم يعدن مقترنات بأزواجهن.

معلومات تمهيدية

تأثير النزوح على زواج الأطفال

يحدث زواج الأطفال بدرجات متفاوتة في كل دول العالم. إنه لا يقتصر على قارة أو منطقة أو دين أو عرق أو ثقافة معينة. على الرغم من التقدم المُحرَز لتقليل انتشار زواج الأطفال على مستوى العالم خلال الأعوام العشرين الماضية، لا تزال هناك مناطق تشهد زيادة سريعة في هذه الممارسة وخصوصًا المناطق ذات الأوضاع الأكثر خطراً والاكثر تعرضًا للأزمات في العالم [١]. هذه الأوضاع الهشة ترفع مخاطر زواج الأطفال عند الفتيات بدرجة كبيرة، طبقًا لمجموعة متزايدة من الأدلة [٢–١٣]. إضافة الى ذلك، التأثير العالمي لإجراءات احتواء "كوفيد-١٩" [١٤] وأزمة الغذاء العالمية والتغير المناخي المتزايدتين، أدت الي تفاقم الوضع [١٢].

تشير الأدلة بشكل متزايد إلى مدى تأثير النزوح على احتمالات تعرض الفتيات لزواج الأطفال، وكيف أن النزوح يدفع قدمًا معدلات زواج الأطفال لأعلى مما كانت عليه، كما توضح البيانات التالية:

في اليمن، تزوجت أكثر من ٦٥٪ من الفتيات قبل سن ١٨ سنة، مقارنة بنسبة ٥٠٪ قبل النزاع [٤]. وكشفت دراسة أجريت في ٢٠٢١ عن أن الفتيات اللاجئات والنازحات خضن تجربة الزواج أكثر من الفتيان أو الفتيات في المجتمع المضيف [٧].

في نيال، وهي قرية في جنوب السودان تأثرت كثيرًا بالنزاع، تزوجت ٧١٪ من الفتيات قبل سن ١٨ سنة، مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت ٤٥٪ قبل النزاع [٣].

في لبنان، تزوجت ٢٣٪ من الفتيات السوريات اللاجئات دون سن ١٨ سنة، وتعتبر هذه النسبة أعلى ثلاث مرات من مرحلة ما قبل النزاع في سوريا (٨,٥٪) [١٥]

تساهم الأزمات والنزوح القسري في زيادة حدوث زواج الأطفال لأن مثل هذه الأحداث غالبًا ما تنقص قدرة الشخص على الحصول على حقوقه، أو تمنع التمتع الكامل بحقوق اللاجئين. ولهذا تأثير سلبي على القدرة المعيشية للأسر وإمكانياتها في الحصول على الموارد. تقوض الأزمات والنزوح شبكات ومنظومات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تقليل فرص حصول الأطفال (لا سيما الفتيات) على التعليم. كما تساهم في رفع مخاطر العنف، لا سيما العنف المبني على الدور الاجتماعي، داخل المنزل وخارجه. كل هذه العوامل تدفع بالوالدين لتزويج فتياتهم مبكرًا، وتبرير مثل هذا القرار بالرغبة في حماية الفتيات، أو كإجراء رادع للمحافظة على شرف الأسرة، أو كوسيلة لكسب فرصة أفضل للحصول على الخدمات أو المنافع الاقتصادية [١٦].

يمكن للنزوح القسري أن يدفع بالفتيات نفسهن لالتماس الزواج، بغرض تلبية احتياجاتهن الأساسية، نظرا للبيئة القاسية وغير الآمنة التي يعشن فيها، أو بغرض التخلص من إساءة المعاملة المباشرة أو غير المباشرة داخل الأسرة. في بعض الاحيان، تلجأ الفتيات للزواج بفعل ضغط الأقران، أو نتيجة للتوقعات القائمة على الدور الاجتماعي التي توحي بأن الزواج سيؤمن مستقبلهن الاقتصادي، في ظل غياب قدوات أنثوية يحتذى بها والتي بامكانها تقديم خيارات بديلة.

في بعض السياقات، ربما تشعر الفتيات اليافعات أن لديهن فرصة أفضل للتعامل مع الفتيان والرجال خارج إطار الأسرة، في المخيمات المزدحمة ومراكز الإقامة المؤقتة، بطرق كانت محظورة عليهن من قبل، نظرًا للمحرمات التي تمنع الاختلاط بين الفتيات والجنس الآخر. تُسهل هذه البيئة كذلك على الرجال التعرف على الفتيات والتعامل معهن، لا سيما الفتيات المعرضات للخطر مثل الفتيات غير المصحوبات بذويهن أو تلك التي تعيل أسر معيشية. وقد أظهر أحد البحوث أن الشائعات والقيل والقال حول تعامل الفتيات مع الرجال خارج دائرة الأسرة قد يكون سببًا كافيًا للأسر للتستر على الأمر بإجبار الفتاة على الزواج [١٦]. هذا المشهد سريع التغير والعشوائي من شأنه الإخلال بالأعراف الاجتماعية والثقافية المعهودة في المجتمع المحلي. قد يدفع هذا الفتيات وأسرهن لزواج الأطفال [١٣]. في حالات أكثر ندرة، يمكن لمرحلة الأزمة الحادة والعشوائية توفير الحماية المؤقتة للفتيات من زواج الأطفال بسبب الخوف مما يحدث، ورد فعل الأسرة الساعية لتأمين وحماية مواردها، وجهود المحافظة على الأسرة والأحياء معًا حتى يمكن فهم الوضع بشكل أفضل؛ كل هذا يمكن أن يوقف مؤقتًا التخطيط لزواج الأطفال. [١٧].

قد لا يحصل النازحون قسريًا، ومنهم اللاجئين على وجه الخصوص، على حقوقهم من الحكومة المضيفة بشكل كامل. في بعض الحالات ، قد لا يتم تنفيذ القوانين المحلية أو تطبيقها على اللاجئين أو مجتمعات النازحين. هذا يؤدي إلى خلق فجوات وتعزيز عدم المساواة بين الجنسين، بالاضافة الى تفاقم معدلات العنف المبني على الدور الاجتماعي ضد الفتيات بما في ذلك زواج الأطفال ، في ظل إفلات المرتكبين من العقاب [١٨].

هناك ما يقرب من ١٠٣ مليون شخص نازحًا قسريًا على مستوى العالم، منهم ٣٢,٥ مليون لاجئ و٥٨,٤ مليون نازح داخليًا [١٩]. فيما يتعلق بعدد الأشخاص تحت حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمثل هذا الرقم زيادة قدرها ٢٥ في المائة من هذه النسبة ما بين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ [١٩]. ويقدر عدد الفتيات النازحات بـ ١٨ مليون دون ١٨ سنة. وبالتالي يعتبر التعامل مع زواج الأطفال، كونه استراتيجية ضارة للتكيف، أولوية عاجلة للجهات الفاعلة في مجال الاستجابة الإنسانية. علاوة على ذلك، يقدر عدد الاطفال المولودين كلاجئين في أوضاع غير مستقرة بحوالي ٤٠٠٠٠٠ سنويا [١٩]. غالبا ما يواجهون العديد من التحديات المتعلقة بتسجيل الولادات والحصول على الوثائق الشخصية، مما يؤثر على قدرتهم في الحصول على الخدمات الأساسية والمطالبة بحقوقهم طوال حياتهم. يولد العديد من هؤلاء الأطفال لأمهات يافعات لاجئات، مما يخلق مستويات معقدة من الحرمان تظل ملازمة لهم طيلة حياتهم.

يجب أن تُعطى الأولوية لتحديد زواج الأطفال ومعالجته في إطار خدمات إدارة الحالات. ويجب أن يشمل هذا كيفية دعم الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج، إلى جانب طرق خفض انتشار ظاهرة زواج الأطفال. يهدف هذا المنشور التعليمي الى لفت الانتباه إلى هذه المسألة المعقدة، ويدعو لتعزيز أنظمة إدارة الحالات، حتى تتمكن من تحديد، ودعم، وحماية الفتيات اليافعات المعرضات لخطر زواج الأطفال والمتزوجات اللاتي تعرضن للنزوح القسري وممن هن بحاجة لخدمات إدارة الحالات.

التحديات الشائعة عند التعامل مع زواج الأطفال في إدارة الحالات

في عام ٢٠٢١، حددت منظمتي بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفجوات التالية في إدارة حالات زواج الأطفال، من خلال إجراء التحليلات المتعمقة للممارسات والبرامج الخاصة بزواج الأطفال في ثلاث سياقات مختلطة وخاصة باللاجئين.كان التدريب وجهاً لوجه والتوجيه من أحد الخبراء أكثر الطرق المفضلة التي حددها أخصائيون الحالات لتقليل هذه الثغرات الفنية.

القدرات الفنية لتقديم الخدمات:

- يشعر مقدمي خدمات إدارة الحالات بالإرهاق ويحتاجون إلى الدعم لبناء قدراتهم الفنية وتحسين التنسيق على جميع المستويات. تحسين المعرفة الأساسية الفنية موجوبًا لتمكين التعامل مع حالات زواج الأطفال في إدارة الحالات، ويشمل ذلك التحديد/الافصاح الآمن والمقيد بالضوابط الأخلاقية للحالات، إلى جانب كيفية الاعتماد على النهج المتمركز حول الناجيات والمصلحة الفضلى للطفلة.

- توجد فجوات معرفية مشتركة بين شركاء وكوادر التنفيذ العاملين في مجال الاستجابة حول الاجراءات الداخلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سياقي اللجوء أو النزوح المختلط، ولا سيما إجراءات المصلحة الفضلى، اجراءات تسجيل طلبات اللجوء، عمليات الاعتراف بصفة اللجوء والحلول المستديمة، للفتيات اللاجئات اللاتي يتعرضن لخطر زواج الأطفال أو هن متزوجات بالفعل.

- "إذا تم الزواج، فليس هناك متابعة." نادرًا ما تتوفر إدارة الحالات للفتيات المتزوجات. وفي العديد من السياقات محدودة الموارد، يعتقد أخصائيو الحالات أن الوقت قد فات للتدخل إذا كان الزوجان قد مارسا الجنس (سواء تم بالتراضي أم لا) نظرًا لصعوبة الوصول إلى الفتيات المتزوجات. كما أنه لا تتم المباشرة في متابعة حالة لفتاة متزوجة إلا إذا كانت حاملاً، أوتعرضت لمشكلات صحية أو إصابات أخرى ناتجة عن عنف الشريك الحميم أو غير ذلك من أشكال الانتهاك.

- في أغلب الحالات، لا تشير إجراءات التشغيل الموحدة وآليات الإحالة إلى كيفية التعامل مع مسألة زواج الأطفال، أو تغطي بشكل شامل خدمات الإحالة المناسبة للفتيات اليافعات أو الفتيات الأمهات (يتم التركيز غالبًا على النساء البالغات أو الطفلات الصغيرات). يتوجب ان تشمل مثل هذه الملفات كيفية تحديد الحالات بأمان، ومتى وكيف يكون من الآمن إشراك الأصهار والأزواج؛ والحالات التي تستوجب التنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل و/أو العنف المبني على الدور الاجتماعي. كما أن الملفات لا تحتوي على تحديد مفصل و دقيق لمختلف الأدوار والمسؤوليات، ويبدو أن الكثير من الجهات الفاعلة تشارك في اجراء ادارة الحالات بطريقة عشوائية وبمعايير غير موحدة. وهذا يُعرض الكوادر والفتيات لمواقف عالية الخطورة ويؤثر على جودة تقديم الخدمات. بالاضافة إلى ذلك، فإن إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات قليلاً ما تساعد أخصائيي الحالات في استخدام النهج المتمركز حول الناجيات وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل والأطر القانونية المتعلقة بالأطفال والزواج في سياقهم.

تحديات التنسيق:

- على الرغم من انتشار زواج الأطفال على نطاق واسع وتأثيره السلبي على حياة الفتيات، فهو لا يدرج ضمن أولويات الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية. كما أن التعاون بين القطاعات في الاستجابة لزواج الأطفال كثيرًا ما يفتقر إلى الترابط وغالبًا ما يكون مجزأ ويتخذ طابعًا محليًا.

- لا تعالج الاستجابة الإنسانية مسألة زواج الأطفال بشكل منهجي. على سبيل المثال، لا يتم ادراج مسالة زواج الاطفال ضمن تقييمات الاحتياجات أو خطط الاستجابة الإنسانية، كما يبدو مقدار التعاون بين الوكالات أو القطاعات في تصميم التدخلات المشتركة ضئيلاً للغاية. تقتضي الضرورة صياغة أهداف ونتائج مشتركة لمعالجة مسألة زواج الأطفال، والتخطيط المشترك لرصد وتقييم تأثير المبادرات المشتركة.

التحديات الهيكلية:

- تنطوي منظومات الإحالات إلى الخدمات المتخصصة على نقائص، لا سيما تلك المتعلقة بمواقف وسلوكيات جهاز الشرطة والخدمات القضائية، التي لا تمتلك القدرات اللازمة ولم تتلق التدريب المناسب لتلبية احتياجات الفتيات اليافعات بطريقة تتمركز حول الناجي.

- يتبع المجتمع الدولي، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، القانون الدولي الذي يحدد سن الزواج بـ ١٨ عامًا، مما يتعارض في بعض الأحيان مع القوانين المحلية أو العرفية. قد يؤدي هذا التعارض لخلق إشكاليات إضافية وإضعاف الموقف المتخذ إزاء منع زواج الأطفال في الأماكن التي يعتبر فيها زواج الأطفال قانوني. نفس الإشكاليات يمكن أن تتواجد في الأماكن التي يعتبر فيها زواج الاطفال غير قانوني ولكن لا يتم فيها تنفيذ القوانين المتعلقة بزواج الأطفال.

- كثيرًا ما يعتبر زواج الأطفال كمعيار مقبول دينيًا واجتماعيًا وثقافيًا. ونتيجة لذلك، يرى بعض أفراد المجتمع المحلي أن الإبلاغ عن حالات زواج الأطفال أو إحالتها إما إلى السلطات أو خدمات إدارة الحالات يعد بمثابة خيانة لقواعد المجتمع وقيمه وأعرافه. كما أنه غالبا ما تنظر المجتمعات أخصائيي الحالات والمتطوعين المجتمعيين الذين يروجون للوقاية من زواج الأطفال باعتبارهم يتحدون الممارسات التقليدية والثقافية. إن هذا التصور السلبي للمتطوعين والكوادر يُقوض الثقة بين المجتمع المحلي وخدمات إدارة الحالات في بعض المواقع، حيث يُنظر للكوادر كأنهم خونة وقد يتعرضون للتشهير والتهديدات، بل والعنف والقتل في بعض الأحيان.

- تحصل العديد من المشروعات على التمويل قصير المدى. مما يؤثر سلبيًا على التخطيط لخدمات إدارة الحالات المخصصة واستدامتها واتساقها، وخاصةً للفتيات المعرضات للخطر واللاتي سبق لهن الزواج.

- فيما يتعلق بالاستجابات قليلة التمويل، هناك صعوبة في اختيار الكوادر المؤهلة والاحتفاظ بها، لا سيما الكوادر النسائية، في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وهذه المشكلة بدورها تُخلّ بتوفير خدمات عالية الجودة كما تُضعف جهود الاستجابة لاحتياجات الفتيات المعرضات لخطر الزواج الوشيك والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج.

ما الخطوات التي اتخذناها؟

تعزيز القدرات للتعامل مع حالات زواج الأطفال

النشاط ١: عقد ورش عمل لعاملي الحالات في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي

الهدف: تحسين فهم وقدرات عاملي الحالات لتوفير خدمات إدارة الحالات للفتيات اليافعات المعرضات للخطر والمتزوجات

اعتمد محتوى ورشات العمل على الفجوات ومواطن الضعف التي تم تحديدها من خلال تحليل السياقات الخاصة بزواج الأطفال، والتي ساعدت في تحديد قدرات الكوادر العاملة في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. لقد تمت ملاءمة محتوى كل ورشة عمل حسب السياق الذي نظمت فيه. جمعت ورش العمل بين أخصائيي الحالات والمديرين من الوكالات المختلفة، من قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، كما وفرت فرصة فريدة للتعلم وتبادل الخبرات. وقد استطاعوا معًا التطرق بشكل معمق لبعض العناصر الأساسية لعملية إدارة الحالات أين تنطوي حالات زواج الأطفال على تعقيدات معينة، اعتمادًا على التوجيهات والمعايير وموارد إدارة الحالات العالمية. وركزت ورش العمل كذلك على النُهج المتجاوبة مع الفتيات اليافعات والأدوات العملية التي يمكن استخدامها.

النشاط ٢: تمارين تساعد على توضيح القيم وتحويل المواقف (VCAT)

الهدف: ضمان التزام أخصائيي الحالات بموقف محترم وداعم يجعل أفراد المجتمع المحلي يولونهم ثقتهم ويجعلهم نماذج يحتذى بها في المجتمع المحلي وبين الأقران

تُركز تمارين VCAT على التصدي للقيم والمواقف الضارة والانحياز الداخلي بين الكوادر. هذه التمارين مهمة على وجه الخصوص للكوادر العاملة في الخطوط الأمامية التي تتعامل مع موضوعات حساسة مثل زواج الأطفال، حيث تساعدهم على فهم السلوكيات والتصرفات التي قد يتبعونها من دون قصد والتي من شأنها عرقلة حصول الفتيات المتزوجات على الخدمات والدعم. توفر هذه التدريبات الفرصة للكوادر للتامل في القيم التي يتمسكون بها وتحليلها في مساحة آمنة.

النشاط ٣: تعزيز إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي

الهدف: إدماج التوجيهات حول التعامل مع حالات زواج الأطفال بشكل أفضل

في كل سياق ، تُطبق إجراءات تشغيل موحدة مختلفة، فضلاً عن مختلف إجراءات التشغيل الموحدة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها و تلك المشتركة بين الوكالات، وربما المنظومات الوطنية كذلك. من خلال المحادثات مع الشركاء المعنيين، مثل ممثلي الوزارات الحكومية وقادة القطاعات/القطاعات الثانوية لحماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي أو فرق مهام إجراءات التشغيل الموحدة، تم اقتراح توصيات و/أو مراجعات لتعزيز إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات بين الوكالات ، وذلك من خلال توفير الإرشادات المتعلقة بإدارة حالات زواج الأطفال، وتأسيس نهج مشترك للتعامل مع حالات زواج الأطفال بين الجهات الفاعلة في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. كما انه تم توثيق التحديات الداخلية المتعلقة بالاجراءات الداخلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة بحماية اللاجئين.

النشاط ٤: منتديات إدارة الحالات

الهدف: تحسين وظائف أخصائيي الحالات في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي ومجموعة مهاراتهم ومعارفهم للتعامل بصورة أفضل مع حالات زواج الأطفال

تم إطلاق منتديات إدارة الحالات التجريبية في بعض المواقع. وقد جمعت هذه المنتديات بين المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الوطنية ووكالات الأمم المتحدة إلى جانب الكوادر الأخرى العاملة في الخطوط الأمامية، لمناقشة واستعراض المشاكل التي يواجهونها فيما يتعلق بحالات زواج الأطفال ، وكيفية التغلب على هذه المشاكل بطرق عملية. وقد كانت الحوارات المفتوحة التي اجريت من خلال المنتديات مستنيرة للغاية حيث ساعدت على تحديد أوجه الدعم الفني الآني والمستقبلي ومحتوى ورشة العمل، بالإضافة إلى بناء علاقات وشبكات تركز على مسألة زواج الأطفال في إدارة الحالات على مستوى الاستجابة.

النشاط ٥: التدريب على البرامج المتجاوبة مع الفتيات اليافعات

الهدف: ضمان قدرة الفتيات اليافعات المختلفات على الوصول إلى البرامج والخدمات وإتاحتها لهن

قدم المشروع ورش عمل لمجموعة من الأطراف المعنية والجهات الفاعلة حول طبيعة الخدمات والمواقف المستجيبة للفتيات اليافعات مع الفتيات اليافعات، وكيف ولماذا ينبغي تطبيقها على إدارة الحالات، لا سيما حالات العنف المبني على الدور الاجتماعي مثل زواج الأطفال. يكتسب تطبيق هذا النهج أهمية بالغة عند معالجة الأعراف الاجتماعية والخاصة بالدور الاجتماعي الضارة ، كما يضمن أن لا يعزز مقدمي الخدمات هذه الأعراف القائمة على التمييز ، وإنما يقومون بتوفير مساحات آمنة يتم فيها تمكين الفتيات المتأثرات بزواج الأطفال لتحديد سبل وطبيعة الدعم الذي يردنه ويحتجن إليه دون أن يتعرضن للانتقاد، ويمكنهم حينئذ الوصول إلى هذه الخدمات.

ما الذي تعلمناه؟

١ معرفة وفهم سياق اللاجئين

يجب أن يتوفر الفهم الكامل للتحديات المرتبطة بصفة اللاجئ والأوضاع المحلية لتيسير ودعم التعامل مع حالات زواج الأطفال بكفاءة. ترتبط مثل هذه التحديات بالحقوق، الاعتبارات القانونية، وتحديد صفة اللاجئ، والحلول الدائمة، والفرص أو العوائق. علمًا بأن نقص هذه المعرفة والمعلومات قد يؤدي إلى حدوث خلط بشأن أدوار ومسؤوليات الوكالات المختلفة-المحلية، الوطنية، الدولية والحكومية - والافتقار إلى التنسيق الكافي بين هذه الجهات. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تكن جميع الكوادر العاملة في إدارة الحالات على دراية تامة بالعواقب والمخاطر الفريدة والعوامل الاخرى المرتبطة بالنزوح وحقوق اللاجئين، فستكون خدمات إدارة الحالات على الأرجح غير فعالة بل ويحتمل أن تكون ضارة.

في كل سياق، يُعزى زواج الأطفال الى الاعراف والمواقف الاجتماعية القائمة على التفرقة بين الجنسين. وتؤثر هذه الأعراف والمواقف الاجتماعية الضارة القائمة على الدور الاجتماعي على سلطة أفراد المجتمع المختلفين، وتنطوي غالبًا على التمييز ضد الفتيات والنساء والأقليات. كما تعزز الأعراف الاجتماعية والخاصة بالدور الاجتماعي مجموعة من الدوافع والمحددات الأخرى، التي ينتج عنها اتخاذ الوالدين ومقدمي الرعاية القرارات المتعلقة بزواج الأطفال بالنيابة عن فتياتهم، بالاضافة الى القرارات التي تتخذها الفتيات التي تبادر في الزواج. ينبغي أن يكون هذا التقاطع بين زواج الأطفال والأعراف الاجتماعية القائمة على الدور الاجتماعي والسلطة جزءًا من تحليلات السياق (أو تحليلات الاحتياجات) التي تدعم جميع استجابات إدارة الحالات واتخاذ قرارات الحماية. وينبغي أيضًا مراجعتها بشكل منتظم، لأخذ التغييرات التي تطرأ على ديناميكيات الأزمة بعين الاعتبار، لضمان ألا تُكرس التدخلات الأعراف أو الممارسات الضارة، لا سيما تلك المرتبطة بزواج الأطفال.

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء الأول: تضمين زواج الأطفال كمسألة ذات أولوية في تقييمات الاحتياجات وتحليلات السياق ، لتوجيه عملية اتخاذ القرارات والنهج المتعلقة بكيفية التعامل مع حالات زواج الأطفال بأفضل صورة ممكنة. ينبغي أن يضم تحليل السياق الخاص بزواج الأطفال العناصر التالية:

- تحليل وافٍ لدوافع ومخاطر زواج الأطفال وتداعياته على الفتيات وأسرهن، على جميع مستويات النموذج الاجتماعي البيئي. يجب أن يراعَى هذا التحليل التقاطع بين زواج الأطفال، الأعراف الاجتماعية القائمة على الدور الاجتماعي، والسلطة ،إضافة الى تحديد كيفية تاثير الأزمة أو ديناميكيات النزوح على ذلك.
- تحليل قدرات الكوادر العاملة في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي للاستجابة لاحتياجات الفتيات اليافعات- هذا يوصى عليه بشدة.
- الفهم الشامل لكيفية التعامل مع حالات زواج الأطفال على مستوى الاجراءات الداخلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باللاجئين ولا سيما اجراءات تسجيل طلبات اللجوء، عمليات الاعتراف بصفة اللجوء والحلول الدائمة. ويجب أن يشمل كذلك فهم لحقوق الأشخاص المتأثرين (السكان المضيفين والنازحين قسريًا) وتوضيح التدابير المتخذة حاليًا للاستجابة لزواج الأطفال.
- توضيح أي ترتيبات وهياكل تنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة - المحلية ، الوطنية ، الدولية و الحكومية - حول كيفية التوفيق بين القوانين الوطنية والعرفية المتعلقة بزواج الأطفال من جانب والقانون الدولي من الجانب الآخر.

الإجراء الثاني: إشراك أفراد المجتمع المحلي والأسرة، وخاصة الرجال والفتيان، في خلق حشد مجتمعي واستراتيجيات الوقاية، بغرض التخفيف من الشعور بالوصم والخزي والعوائق الأخرى التي تواجهها الفتيات والشابات والتي تصعب عليهن الوصول إلى خدمات إدارة الحالة وغيرها من الخدمات الأساسية التي تحتجنها.

٢. دور أخصائيي الحالات عند الاستجابة حالات زواج الأطفال

تبين أن دور أخصائيي الحالات في التعامل مع حالات زواج الأطفال يكون يسبب إشكالية وفي بعض الأحيان ضارًا لكل من الفتيات أخصائي الحالة. على سبيل المثال، اتضح أن الممارسة المعتادة لأخصائي الحالات و/أو المتطوع المجتمعي عند اكتشاف حالة زواج أطفال وشيكة تتمثل في التواصل العاجل مع والدي الطفلة لمنع الزواج من دون اتباع عملية إدارة حالة ملائمة أو جيدة. اتباع هذا النهج لا يتخطى موافقة الفتاة فحسب، ولكنه يتم كذلك على غير إرادتها ويتجاوز إشراكها في عملية اتخاذ القرار كليًا على الرغم ان اشراك الفتيات في عملية اتخاذ القرار بالغ الأهمية في التعامل مع حالات زواج الأطفال وعلى وجه الخصوص الفتيات الأكبر سنًا. كما أنه لم يراعي كذلك مسألة ما إذا كان التواصل المباشر مع الوالدين أو مقدمي الرعاية، اوالزوج المستقبلي، أوأسرته و/أو غيرهم لإيقاف الزواج من شأنه إلحاق المزيد من الضرر بالفتاة.

يجب أن يتحلى أخصائيو الحالات بالثقة لإيجاد طرق التواصل مع الفتاة وأسرتها، من خلال تعزيز استخدام نهج أكثر تمركزًا حول الناجيات وتجاوبًا مع الفتيات اليافعات، لاستكشاف ما إذا كانت الوقاية من الزواج ممكنة وآمنة. على سبيل المثال، قد يتم ذلك بالتعاون مع مقدمي خدمات وبرامج أخرى، مثل التوعية الصحية. يحتاج أخصائيو الحالات لامتلاك الأدوات والفرص لتطوير المهارات اللازمة لإجراء المحادثات مع الفتيات وغيرهم من الأشخاص الموثوق بهم في حياة الفتيات، لتأخير الزواج حتى سن النضج.

كما تبين أن للمجتمع المحلي تصورات سلبية حول أخصائيي الحالات والمتطوعين في العديد من المواقع التي أقيم فيها المشروع. وهذا لأن المجتمع يربط أخصائيي الحالات والمتطوعين بمحاولة إيقاف حدوث الزواج، وقد أدى ذلك إلى تصدي المجتمعات المحلية واتهامهم بمحاولة تغيير الممارسات التقليدية والثقافية. تقييمنا لهذا الوضع يشير إلى أن هذا ناتج عن طريقة تدريب أخصائيي الحالات والمتطوعين المجتمعيين. كثيرًا ما تعتقد كوادر إدارة الحالات، لا سيما تلك العاملة في مجال حماية الطفل، أنه ينبغي عليها اتخاذ كل إجراء ممكنة لإيقاف حدوث زواج الأطفال. وهذا في بعض الأحيان قد يُعرض أخصائي الحالات للضرر، يؤدي الى انقطاع العلاقة بين أخصائي الحالات والأسرة و/أو المجتمع المحلي، ويمكن في نهاية المطاف أن يأتي بنتائج عكسية على خلاف النتائج المرجوة المتمثلة في الوصول إلى الفتاة لتوفير الدعم لها.

في العديد من الحالات، يتم زواج الأطفال في المجتمعات النازحة قسريًا بصرف النظر عن الجهود التي اتُخذت لمنعه.

يجب أن يعلم أخصائيو الحالات أنهم ليسوا الجهات الفاعلة الوحيدة المسؤولة عن منع وتأخير زواج الأطفال.

تتمثل مسؤولية أخصائي الحالة في تقييم مخاطر وفوائد الخيارات المختلفة مع الفتاة و الشخص البالغ الذي تثق به أو مقدم (مقدمي) الرعاية لها، ومن ثم تحديد أيهما في مصلحتها الفضلى. في الحالات الصعبة، قد يكون هذا الخيار الأقل ضررًا.

يجب تزويد الكوادر بالخبرات والمهارات، إلى جانب حصولهم على الدعم الملائم والتوجيهات من المشرفينوالقادة التقنيين. يجب تأسيس منظومة حماية للعمل مع الفتيات والأسر ومجتمعاتهم المحلية، لتعزيز الهياكل الداعمة التي تدعو لتوفير البدائل للزواج. في هذا السياق، يتصور أخصائيو الحالات في الكثير من الأحيان أنه بمجرد زواج الاطفال، لا يصبح بالإمكان فعل أي شيء آخر. تترافق هذه العقلية في الغالب مع القدرات المحدودة في أوضاع العمل الصعبة، وبالتالي تخرج الفتيات المتزوجات من دائرة الأولوية. إلا أنه ورغم صعوبة ذلك، ينبغي على أخصائيو الحالات تلقي التدريبات والدعم للعمل مع الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج. عندما تتم حالات زواج الأطفال على الرغم من كل الجهود التي بذلت لمنعها، تُعطى الأولوية إلى تأمين و الحفاظ على التواصل مع الفتاة وتوفير مساحة آمنة للفتيات لطرح الأسئلة وتلقي المعلومات تحسبًا للزواج أو الأمور المترتبة على الحياة الزوجية. وينبغي على أخصائيي الحالات تقييم العوائق التي ربما تواجهها الفتاة بعد زواجها في الحصول على الخدمات من أجل ضمان استمرارية تلقيها لخدمة إدارة الحالة.

ماذا يعني إعداد الفتيات اللاتي سيتم زواجهن؟

يمكن، بل وينبغي للأخصائيين الحالة أن يحافظوا على التركيز على مصالح الفتاة الفضلى وينبغي أن يزودوها بالمعلومات والتوجيه والدعم اللازمين للتخفيف من المخاطر والأخطار المحتملة المرتبطة بالزواج. قد يشمل ذلك: معلومات عن الخدمات الأساسية في حالة تعرضها العنف أو الإكراه، وشرح حقوقها و أين تجد الخدمات الصديقة للمرأة، والإجابة عن أي أسئلة بصراحة عن توقعات الزواج فيما يتعلق بالجنس، ووسائل منع الحمل، وعلامات علامات الحمل المبكرة وفوائد تأخير الحمل. لا يعني ذلك إعدادها للزواج الزواج من حيث التدريب المتعلق بالأعمال المنزلية الأعمال المنزلية، أو كيف تكون زوجة صالحة، أو كيف تسعد زوجها أو كيف تكون زوجة صالحة.

إن استمرار التواصل مع الفتاة، حتى وإن تزوجت، أهم من التعرض للإبعاد من جانب الأسرة والمجتمع المحلي بسبب العواقب غير المقصودة لمحاولة إجبار الأسرة على إيقاف الزواج. وبناءً على الإطار القانوني في كل وضع، ربما تتوفر مسارات عمل إضافية يمكن اتباعها.

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء الثالث: ضمان تلقي أخصائيي الحالات المسؤولين عن التعامل مع حالات زواج الأطفال التدريب الجيد حول اجراءات المصلحة الفضلى والنهج التمركز حول الناجيات، ويشمل ذلك تقديم الخدمات المستجيبة للفتيات اليافعات، حتى يمكنهم التركيز على احتياجات الفتيات والتكيف معها.

الإجراء الرابع: ضمان أن يقدم المشرفون الدعم الكافي والمناسب لأخصائيي الحالات الذين يتعاملون مع حالات زواج الأطفال، لتمكينهم من معالجة أي وصم أو تحديات يواجهونها، نتيجة للتصور بأنهم يتدخلون في "شؤون عائلية" أو التصورات السلبية على أنهم يخونون المجتمع ويحاولون تغيير العادات الثقافية. ويهدف هذا الدعم كذلك تسهيل القبول المجتمعي للعمل الذي يؤدونه.

الإجراء الخامس: وازن دائمًا بين مخاطر وفوائد جميع الخيارات الممكنة مع الفتاة والبالغ/البالغين الموثوق بهم/ مقدمي عند تقييم المصلحة الفضلى للطفلة وتحديد الإجراء المناسب. في بعض الحالات، لن يكون بمقدور الطفل أو أخصائي الحالة إيقاف الزواج. في حالات أخرى، قد يكون المضي قدمًا في الزواج قد يكون الخيار الأقل سوءًا (أي أن إيقاف الزواج سيترتب عليه المزيد من المخاطر على المدى القصير والطويل. المخاطر بالنسبة للفتاة أو الأسرة أو أخصائي الحالة أو العلاقة مع المجتمع)

الإجراء السادس: إعطاء الأولوية دومًا للوصول إلى الفتاة، حتى وإن تزوجت. فهذا الأمر أكثر أهمية من الإبعاد من جانب الأسرة والمجتمع المحلي بسبب الإجبار على منع الزواج مما يؤدي إلى انقطاع العلاقة مع الفتاة وأسرتها..

٣. إعطاء الأولوية لحالات زواج الأطفال بين الأطفال اللاجئين والاستجابة لها

يعمل أخصائيو الحالات غالبًا في بيئات محدودة الموارد، حيث يتجاوز عدد الأطفال واليافعين المتأثرين بزواج الأطفال قدرة المنظمات على الاستجابة (الإنسانية والوطنية).في بعض السياقات، قد يكون من الضروري إعطاء الأولوية للحالات الأكثر خطورة. يمكن وضع معايير تحديد الأولويات للحالات يمكن أن تحددها القطاعات الفرعية الوطنية أو آليات التنسيق على المستوى المحلي (على سبيل المثال، كجزء من إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات)، ويجب أن تستند دائمًا على تقييم كل حالة على حدة. لن تتطلب جميع حالات زواج الأطفال خدمات إدارة الحالات بصورة مكثفة.. فيما يخصالاجراءات الداخلية للمفوضية فيما يخص الإجراءات الخاصة بحالات اللاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينبغي إحالة جميع الأطفال المتزوجين أو المعرضين لخطر زواج الأطفال إلى خدمات حماية الطفل لتطبيق إجراءات تحقيق المصلحة الفضلى و/أو إلى خدمات العنف المبني على الدور الاجتماعي بناءً على إجراءات التشغيل الموحدة السارية في السياق.

على العموم، إذا كانت هناك حالات تتطلب إعطاءها الأولوية، فيوصى بإعطاء الأولوية للحالات التالية:

- الطفلات واليافعات اللاتي يعشن مع أزواجهن.
- حالات زواج الأطفال (المعرضة لخطر الزواج الوشيك أو التي تزوجت بالفعل) التي تتضمن طفلات دون ١٦ سنة.
- أي حالات تتطلب التدخل الطبي العاجل أو تثير قلقًا بسبب مخاطر تهديد الحياة.

الأساس المنطقي لإعطاء الأولوية لتلك الحالات يرجع إلى المخاطر المباشرة التي تتعرض لها الفتيات المتزوجات اللاتي يعشن مع أزواجهن، والتي من بينها الحمل المبكر أو عنف الشريك الحميم أو الاعتداء الجنسي أو الحرمان من الموارد أو غير ذلك من أشكال العنف المبني على الدور الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، كلما كانت الطفلة المتزوجة أصغر سنًا، كلما تعرضت لمخاطر أكبر وأكثر خطورة متعلقة بصحتها وسلامتها، وكلما قل تمكينها مع الأخذ في الاعتبار ديناميكيات القوة في إطار الزواج. وبالتالي يجب تصنيف الحالات التي تتضمن أطفالاً صغارًا بوصفها أعلى أولوية. فيما ينبغي اعتبار جميع حالات زواج الأطفال عالية المخاطر، يمكن تصنيفها أيضًا حسب أولويتها بناءً على العوامل السابقة.

أمثلة على إعطاء الأولوية لحالات زواج الأطفال في أماكن الانتشار واسع النطاق لهذه الممارسة وانخفاض القدرات اللازمة للاستجابة لها

المثال ١ : أولوية أقل

- **إذا كانت الفتاة يافعة أكبر سنًا يتراوح عمرها بين ١٧ و١٨ سنة واختارت بمحض إرادتها الزواج بشخص في مثل عمرها يتراوح عمره بين ١٧ و٢٠ سنة**
- **إذا كانت الفتاة ناضجة بما يكفي ولديها القدرة على فهم تداعيات اختيارها، وإذا لم تتوفر الحماية المباشرة أو العاجلة، أو لا توجد أي مشاكل متعلقة بصحتها أو سلامتها**

يجب التوصية بإغلاق ملف المتابعة والإحالة إلى خدمات مثل المهارات الحياتية، والحصول على سبل كسب العيش أو بناء المهارات، والتشجيع على مواصلة التعليم وتلقي الخدمات الأخرى المتاحة في إطار استراتيجيات تقليل المخاطر.يجب أيضًا أن تجعل أي خدمات حماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الخدمات في المنطقة على علم بالحالة كذلك إشراك الفتاة في أي خدمات قائمة حيثما أمكن ذلك.مثل المساحات الآمنة الخاصة بالنساء والفتيات أوأنشطة تمكين الشباب/الفتيات.

المثال ٢ : الأولوية القصوى

- **تُجرى الترتيبات لتزويج الفتاة دون رغبتها برجل يكبرها في السن كثيرًا**
- **عندما تكون الفتاة غير مصحوبة أومنفصلة عن أسرتها عن العائلة، أو تعيش مع أقاربها.**
- **عندما يكون الدافع الأساسي لزواج الفتاة الأسباب اقتصادية..**

يجب اعتبار هذه الحالة ذات أولوية قصوى مع الأخذ في الاعتبار انعدام الإرادة الحرة للفتاة وسنها وحالة اللجوء الخاصة بها وافتقارها إلى شبكة داعمة، إلى جانب المخاطر الواضحة على صحتها وسلامتها المرتبطة بزواج الأطفال وديناميكيات القوة فيما يتعلق بالزواج برجل بالغ.

ا يمكننا القيام به؟

الإجراء سابع: تحديث إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات بحيث تُعبر بوضوح عن عملية تقييم إدارة الحالات وتصنيف المخاطر وتحديد المعايير، فضلاً عن الفروق الدقيقة المرتبطةبالإجراءات الخاصة بحالات اللاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (إذا كان ملائمًا)، حتى يتسنى لأخصائيي الحالات فهم كيفية تطبيقها عند التعامل مع حالات زواج الأطفال في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي.

الإجراء الثامن: ينبغي على مشرفي إدارة الحالات مراجعة تقييمات حالات زواج الأطفال مع أخصائيي الحالات لكل من الفتيات المعرضات لخطر الزواج الوشيك أو الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج لضمان توفير خدمة عالية الجودة.

الإجراء التاسع: في المناطق التي تشهد انتشارًا واسعًا لهذه الممارسات مع محدودية قدرات الاستجابة، ربما تبرز الحاجة لترتيب الحالات حسب الأولوية. والحالات الأولى بالدعم هي: الأطفال المتزوجون الذين يعيشون مع أزواجهم (في المخيم/الموقع)؛ الأطفال دون ١٦ سنة المتزوجون أو المعرضون لخطر الزواج؛ والحالات المعرضة لخطر الزواج الوشيك والتي من المحتمل أن تتعرض لضرر لاحق.

٤. إنشاء نهج مشترك بين الجهات الفاعلة في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي

باعتبار أن الفتيات هن الأكثر تأثرًا بشكل سلبي بزواج الأطفال، فإن مسؤولية معالجة هذه الممارسة الضارة في الأزمات الإنسانية تقع على عاتق كلا من قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. وبالتالي فهي تتطلب التفاعل بالغ الأهمية بين هذين القطاعين في أي سياق كان. من خلال ضمان مشاركة كلا القطاعين في كل الجهود المبذولة لتعزيز القدرات، وفر هذا المشروع بيئة فريدة اتاحت الفرصة لتعزيز الحوارات والتطبيق العملي لنهج مشترك في التعامل مع حالات زواج الأطفال. وقد ادى هذا الى تحديد التحديات والممارسات المتنوعة عبر القطاعات وساعد على تطبيق طرق عمل موحدة. على سبيل المثال، من خلال مراجعة إجراءات التشغيل الموحدة التي منحت جميع الجهات الفاعلة ثقة أكبر في اختيار أفضل الطرق لدعم الفتيات اليافعات المعرضات لخطر زواج الأطفال، والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج، كما شجعت الكوادر ومكنتهم من العمل جنبًا إلى جنب بتناغم أكبر.

تستفيد الفتيات اليافعات من النهج المشترك بين الممارسين في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي لأن هذا يضمن تلقيهن استجابة منسقة وعالية الجودة تلبي احتياجاتهن المحددة. ويستطيع الممارسون في هذين المجالين التعاون معًا لتطوير آليات أكثر فعالية لإدارة الحالات بتقليل الفجوات في تقديم الخدمات. قد تشمل هذه الآليات:

- إنشاء مجموعات عمل مشتركة معنية بزواج الأطفال؛
- دعوة جميع الأطراف لحضور مؤتمرات مشتركة لمناقشة الحالات؛
- تطوير استراتيجيات و تدريبات ورسائل مشتركة؛
- الاسترشاد بنتائج التعلم والتحديات الناتجة عن التعامل مع حالات زواج الأطفال عند إجراء مناقشات أوسع نطاقًا بين مجموعات العمل المشتركة بين قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، ومشاركتها مع القطاعات الأخرى اذا لزم الأمر؛
- ضمان إدراج الخدمات المتوفرة لجميع لفتيات اليافعات، بما في ذلك الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج والفتيات الأمهات ضمن خريطة الخدمات ومسارات الإحالة؛
- تطوير أو تعزيز إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة لتوفير التوجيهات حول التعامل مع حالات زواج الأطفال.

يتضمن النهج المشترك للتعامل مع حالات زواج الأطفال أيضًا الاتفاق على العديد من المعايير والمبادئ الاساسية التي تعزز إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي وتطبيقها. وهناك ثلاثة مبادئ شاملة يجب تضمينها في كل من جوانب عملية التعامل مع حالات زواج الأطفال: ١) عدم إلحاق الضرر؛ ٢) المصلحة الفضلى للطفلة؛ و ٣) النهج المتمركز حول الناجيات. أما فيما يخص المعايير والمبادئ التوجيهية الباقية فهي ضرورية على وجه الخصوص للتعامل مع حالات زواج الأطفال ومن المفروض أن يكون أخصائيو حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي على دراية مسبقة بها. تتوسع هذه المعايير والمبادئ أو تنحدر بشكل منطقي من المبادئ الثلاثة الرئيسية المذكورة مسبقًا، و تتمثل فيما يلي:

- الموافقة المستنيرة
- السرية
- الحدود المهنية
- الأمن والسلامة
- المشاركة الهادفة
- التعامل الملائم للعمر
- التجاوب مع الفتيات اليافعات
- عدم التمييز
- استمرار الرعاية

الدرس النهائي المستفاد يدور حول تأسيس نهج مشترك مرتبط بمنتديات إدارة الحالات. لقد ضمت هذه المنتديات جهات فاعلة مختلفة في منظومة إدارة الحالات، شملت ممثلين عن خدمات الإحالة المختلفة، وكالات الأمم المتحدة، وجهات فاعلة محلية مما أدى الى تحسين طرق العمل من خلال الحوار ومشاركة التجارب. اقترح المشاركون في المنتديات كذلك تضمين ممثلين عن لجان حماية الطفل المجتمعية أو ممثلين آخرين عن المجتمع المحلي لضمان تحسين المشاركة والروابط مع المجتمع المحلي.

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء العاشر: مناصرة إدماج الدروس المستفادة من التعامل مع حالات زواج الأطفال في توجيهات وتدريبات وموارد إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي لمنع الاستجابات غير المتوافقة ولعدم ضياع فرص التعلم.

الإجراء الحادي عشر: تشجيع مجموعات التنسيق على مراجعة إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بإدارة الحالات لضمان التعاون والتنسيق الواضح بين الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. وهذا يشمل ضمان أن يؤدي التحديث المستمر للخدمات التي يتم حصرها ومسارات الإحالة لاختيار الخدمات الملائمة للفتيات غير المتزوجات ومن سبق لهن الزواج.

الإجراء الثاني عشر: تشجيع الكوادر العاملة في الخطوط الأمامية على عقد اجتماعات مشتركة لإدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي عند وجود حالات معقدة لزواج الأطفال. ويساعد هذا أيضًا في ضمان أن تلبي الاستجابة المخصصة احتياجات الفتاة وأن تُدار بواسطة أنسب مقدم رعاية، بناءً على تفاصيل كل حالة وقدرة الجهات الفاعلة.

الإجراء الثالث عشر: اختبار استخدام منتديات إدارة الحالات كوسيلة مبتكرة وقابلة للتكرار والقياس للجمع بين الجهات الفاعلة في مختلف قطاعات منظومة إدارة الحالات والوقوف على التحديات مثل زواج الأطفال، ولتقديم حل جماعي للمشكلة بناءً على العوامل والقيود والقدرات المرتبطة بالسياق. قد يتطلب هذا الإجراء توجيهات إضافية لدعم الأداء الأمثل للمنتديات وجودتها من الناحية التقنية. ويوصى بمراقبة هذا النهج عن كثب للتعرف على تأثيره ولمشاركة الدروس المستفادة.

الإجراء الرابع عشر: ضمان أن سياسات وعمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تسجيل اللاجئين وتحديد حالة اللجوء والحلول المستديمة تحدد بوضوح أفضل الممارسات عند التعامل مع حالات زواج الأطفال، وأن كوادر وشركاء المفوضية يفهمون إجراءات المصلحة الفضلى بشكل جيد.

٥. التعامل مع بلاغات وإفصاحات الأطفال واليافعين الخاصة بزواج الأطفال وأشكال العنف المبني على الدور الاجتماعي الأخرى

برزت معرفة كيفية التعامل مع بلاغات وإفصاحات الأطفال واليافعين كمشكلة تواجهها الكوادر عبر مختلف القطاعات والأوضاع. في العديد من الحالات، قد تكون النظرية معلومة غير أن تطبيقها من الناحية العملية يكون ضعيفًا بالإضافة إلى الفرص المحدودة لتحسين هذه المهارة التقنية. ومن الجوانب الرئيسية هو أن يعرف أخصائيون الحالة كيفية التواصل والتفاعل مع الفتيات المراهقات حول وضعهن و بما في ذلك المواضيع الحساسة مثل العنف الجسدي وعنف الشريك الحميم والاغتصاب الزوجي والأمراض المنقولة جنسيًا. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البيئات التي يصعب فيها توظيف و/أو الاحتفاظ بأخصائيات الحالات من الإناث. بما أن المراهقات الفتيات هن الأكثر تضررًا من زواج الأطفال وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن الإفصاح عن أي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي لرجل بالغ قد يزيد من العوائق التي تحول دون حصول الفتيات على الدعم. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم معرفة الخدمات ومسارات الإحالة التي تستجيب للفتيات المراهقات أو عدم توافرها كان عائقًا أمام توفير الخدمات عالية الجودة
توفير خدمات عالية الجودة

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء الخامس عشر: التأكد أن جميع أخصائيي الحالات (في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي) يتلقون فرص التعلم الملائمة بشكل منتظم من أخصائيين مدربين في مجال العنف المبني على الدور الاجتماعي لممارسة أساليب التعامل مع إفصاحات الأطفال واليافعين المتعلقة بالعنف المبني على الدور الاجتماعي وتلقي المساهمات التقنية بشأنها.

الإجراء السادس عشر: تحسين قدرات القطاعات الأخرى، مثل التعليم وسبل كسب العيش والصحة الجنسية والإنجابية، وغيرها من الخدمات الأخرى المتجاوبة مع الفتيات اليافعات، لتحديد والتعامل مع تحديد والإفصاح عن حالات زواج الأطفال والعنف المبني على الدور الاجتماعي (مثل الممارسين في مجال بخلاف العنف المبني على الدور الاجتماعي)، وإحالة الحالات بشكل صحيح إلى خدمات إدارة الحالات. تأكد أن عاملي الحالات لديهم رؤية واضحة حول الخدمات المتجاوبة مع اليافعات ومتعددة القطاعات المتاحة لتلبية احتياجات الفتيات اليافعات المعرضات لخطر الزواج أو اللاتي سبق لهن الزواج وأسرهن بشكل متكامل.

٦. اعتبارات خاصة لتحديد الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج والتواصل والعمل معهن

يركز الكثير من العمل المتعلق بزواج الأطفال على الفتيات المعرضات لخطر الزواج (الوشيك). ومع ذلك، تحتاج الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج الدعم بقدر متساوٍ بل وأكبر في بعض الأحيان، لضمان القدرة على تحديد مخاطر الحماية وتخفيفها والاستجابة لها. ونظرًا لأن الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج، ومنهن الأمهات الصغيرات، يواجهن غالبًا عوائق تحول دون وصولهن إلى الخدمات، فإن ضمان معرفتهن بالخدمات المتاحة لهن وحصولهن على المعلومات الضرورية يعد جزءًا محوريًا من عملية إدارة الحالات. وهذا يستلزم تعاون الجهات الفاعلة في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي معًا لإيجاد التوازن بين: (أ) اتباع نهج موحد عند التواصل مع الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج والأمهات الصغيرات وتحديد مشكلات الحماية في أسرهن و(ب) توفير محيط يسمح للفتيات اللاتي سبق لهن الزواج بطلب المساعدة بما يتماشى مع النهج المتمركز حول الناجيات.

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء السابع عشر: إدارة الحالات بنفس الأهمية في حالات القاصرات المتزوجات أو اللاتي يواجهن خطر الزواج المبكر {على وشك الزواج}. لا يجب التوقف عن إدارة الحالات إثر زواج أو انفصال القصرات. يجب إستكشاف و معرفة العوائق التي تمنع القاصرات من الإستفادة من الخدمات بالعمل معهن و العائلات، و أحيانا مع الأزواج (لا ينبغي إشراك الأزواج إلا إذا تمت استشارة وموافقة المشرفين على إدارة الحالات أو كنتيجة لاجتماعات دراسة الحالات).

الإجراء الثامن عشر: ضمان قدرة أخصائيي الحالات الحصول على التدريب لتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتوفير الخدمات المتجاوبة مع الفتيات اليافعات وتعزيز المواقف الشمولية. وهذا يعني أن الخدمات يجب أن تؤدي للتمكين وأن تخلو من التمييز أو الانتقاد أو تعزيز المواقف الضارة التي ربما تُقيد مشاركة بعض الفتيات اليافعات وقدرتهن على الوصول إلى الخدمات

٧ تحويل الحالات التي تتضمن زواج الأطفال

استمرارية الرعاية هي أحد المعايير الرئيسية التي تم تحديدها عند التعامل مع حالات زواج الأطفال. ومع ذلك، فإن التعامل مع إحالة الحالات يمكن أن يصبح معقدًا بسرعة بالغة، خاصة إذا لم يتم تحديد من يتعامل مع حالات زواج الأطفال)ومتى(بوضوح في إجراءات التشغيل الموحدة. وتحتاج اليافعات المتأثرات بزواج الأطفال اللاتي يتلقين دعم إدارة الحالات إلى أن يكون هذا الدعم مستمرًا وسلسًا بغض النظر عن كيفية تغير وضعهن أو عمرهن. هذا سيناريو آخر يدعو إلى التنسيق بين الجهات الفاعلةوالممارسين هذاسيناريو آخر يستدعي التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارسين. على سبيل المثال، في حالة فتاة يافعة متزوجه تبلغ من العمر ١٨ عامًا ولا يزال لديها مخاطر أو مخاوف تتعلق بالحماية ، يجب على أخصائي الحالة الخاصة بها أن يتشاورمع الفتاة وتقررما إذا كانت تريد تحويل حالتها إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي أو إذا كانت تستوفي معايير البقاء مع حماية الطفل لفترة قصيرة لتخفيف عملية الانتقال أو حل المخاوف العالقة. وهناط بعض الاستثناءات التى ستسمح لملفها بالبقاء مع حماية الطفل حتى يتم اغلاق الملف.

.

في بعض الحالات، تكون هناك إعفاءات تستطيع بموجبها الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل مواصلة تقديم خدمات إدارة الحالات لليافعات الأكبر سنًا والشباب حتى تبلغ ٢١ سنة إذا كان الدعم يتوفر بالفعل وكانت هناك علاقة قائمة على الثقة. ومن الأمثلة على ذلك إذا كانت الفتاة أمًا صغيرةً وكان أطفالها مشمولين بخدمات إدارة حالات حماية الطفل. وفي حالات أخرى، إذا كانت هناك فتاة تلتمس الدعم من إدارة حالات العنف المبني على الدور الاجتماعي وكانت تتطلب تقييم/تحديد المصلحة الفضلى لعملية الحلول الدائمة أو حتى تحويل التسجيل، فسيكون نقل الحالة أو تقديم الدعم الإضافي من إدارة حالات حماية الطفل ضروريًا.

يجب تحديد كيفية نقل الحالة بين الخدمات حسب المصلحة الفضلى للفتاة ورغباتها، مع سرد التوجيهات بشأن هذه العملية والإعفاءات بالتفصيل في إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة لضمان تقديم خدمة سلسة وذات معايير موحدة.

ما يمكننا القيام به؟

الإجراء التاسع عشر: ضمان تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي توضح العمليات والخطوات الخاصة بتحويل حالات زواج الأطفال بين الجهات الفاعلة. تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة التي توضح العمليات والإعفاءات عند التعامل مع تحويل الحالات التي تتضمن زواج الأطفال.

الخاتمة

أوضح هذا المشروع كيفية توفير الدعم الفني المخصص لكوادر إدارة الحالات العاملين في الخطوط الأمامية في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي يساعد على بناء القدرات ويعزز العمليات بطريقة أكثر شمولاً، وهو ما يؤدي بدوره في نهاية المطاف لتحسين الخدمات المتوفرة لجميع الفتيات اليافعات. كما ألقى المشروع الضوء على الفرصة الفريدة التي يوفرها العمل في مجالي المسؤولية هذين للتعلم وتبادل الخبرات.

أبرز المشروع التحديات الهيكلية على مستوى المنظومة، والتي لم تتسن معالجتها في هذا المشروع محدود الأجل، وهي بالتحديد:

- أ) طبيعة المشروعات الإنسانية قصيرة الأجل – يقلل هذا قدرات خدمات إدارة الحالات ويحول دون أن تكون هذه الخدمات فعالة ومستمرة . وهو بالتالي يكون ذا تأثير سلبي على العمل والقدرة على دعم الفئات السكانية المستضعفة، مثل الفتيات اليافعات.
- ب) مشكلة تحديد الكوادر الجيدة والاحتفاظ بها لا سيما الكوادر النسائية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وهو ما يؤثر على جودة تسليم الخدمات للفتيات المعرضات للخطر واللاتي سبق لهن الزواج.

لتغيير الممارسة وتحسينها، يكون من الضروري إبراز هذه المشكلات، إلى جانب تلك الموضحة في بداية هذه الوثيقة، للجهات المانحة والإنسانية المنوط بها اتخاذ القرارات لإيجاد الحلول لها.

وباختصار، فإن انسجام طرق عملنا عند التعامل مع حالات زواج الأطفال عبر قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي، وكذلك مع إجراءات حماية اللاجئين التي تتبعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برزت كنهج قابل للتحقيق ومؤثر لتحسين تقديم الخدمات التي يمكن تطبيقها في جميع أنواع الأزمات الإنسانية. وينبغي نشر الدروس المستفادة من هذا المشروع على نطاق واسع وإدماجها في الدورات التدريبية الموحدة لإدارة الحالات والتوجيهات المستقبلية في جميع خدمات إدارة الحالات حتى لا يتم خلق حالة عزلة و تباين مستويات التخصص بين العاملين فى ادارة الحالة

انظر هنا للحصول على قوائم المراجعة لدينا للموظفين الذين يتعاملون مع حالات زواج الأطفال في في اداة الحالات في حماية الاطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعيإدارة حالة.

لمزيد من المعلومات حول زواج الأطفال في ظروف الأزمات، يرجى الاتصال بمنظمة بلان انترناشونال Helpdesk.ChildMarriage@plan-international.org و hqchipro@unhcr.org على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ملخص الإجراءات الخاصة بالتعامل مع حالات زواج الأطفال عند إدارة الحالات

الإجراء الأول

تضمين زواج الأطفال كمسألة ذات أولوية في تقييمات الاحتياجات وتحليلات السياق لتوجيه عملية اتخاذ القرارات والنُهج المتعلقة بكيفية التعامل مع حالات زواج الأطفال بأفضل صورة ممكنة.

الإجراء الثاني

إشراك أفراد المجتمع والأسرة، وخاصة الرجال والفتيان، في إنشاء استراتيجيات التعبئة المجتمعية والوقاية من الشعور بالوصم والخزي والعوائق الأخرى التي تعيق الفتيات والشابات من الوصول إلى إدارة الحالات وغيرها من الخدمات الأساسية التي يحتجنها.

الإجراء الثالث

ضمان تلقي أخصائيي الحالات المسؤولين عن التعامل مع حالات زواج الأطفال التدريب الجيد على إجراءات المصلحة الفضلى والنهج المتمركز حول الناجيات، ويشمل تقديم الخدمات المتجاوبة مع الفتيات اليافعات، حتى يمكنهم التركيز على احتياجات الفتيات والتكيف معها.

الإجراء الرابع

ضمان أن يقدم المشرفون الدعم الكافي والمناسب لأخصائيي الحالات الذين يتعاملون مع حالات زواج الأطفال لمعالجة أي وصم أو تحديات يواجهونها نتيجة للتصور بأنهم يتدخلون في "شؤون عائلية" أو التصورات السلبية التي تعطي الانطباع بأنهم يخونون المجتمع ويحاولون تغيير العادات الثقافية. ويهدف هذا الدعم كذلك لتسهيل القبول المجتمعي للعمل الذي يؤدونه.

الإجراء الخامس:

الموازنة دائمًا بين مخاطر وفوائد جميع الخيارات الممكنة مع الطفلة والبالغ/مقدمي الرعاية الموثوق بهم عند تقييم المصلحة الفضلى للطفلة وتحديد الإجراء المناسب. في بعض الحالات، لن تتمكن الطفلة أو أخصائي الحالة أن يكون قادراً على إيقاف الزواج. في حالات أخرى، قد يكون المضي قدمًا في الزواج هو الخيار الأقل سوءًا (أي أن إيقاف الزواج قد ينطوي على مخاطر أكثر على المدى القصير والطويل. المخاطر بالنسبة للفتاة أو الأسرة أو أخصائي الحالة أو العلاقة مع المجتمع).

الإجراء السادس

إعطاء الأولوية دومًا للوصول إلى الفتاة، حتى وإن تزوجت. فهذا الأمر أكثر أهمية من الإبعاد من جانب الأسرة والمجتمع المحلي بسبب الإجبار على منع الزواج مما يؤدي إلى انقطاع العلاقة مع الفتاة وأسرتها.

الإجراء السابع

تحديث إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات بحيث تُعبر بوضوح عن عملية تقييم إدارة الحالات وتصنيف المخاطر وتحديد المعايير، فضلاً عن الفروق الدقيقة المرتبطة بإجراءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بصفة اللاجئ (إذا كان ملائمًا)، حتى يتسنى لأخصائيي الحالات فهم كيفية تطبيقها عند التعامل مع حالات زواج الأطفال في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي.

الإجراء الثامن

ينبغي على مشرفي إدارة الحالات مراجعة تقييمات حالات زواج الأطفال مع أخصائيي الحالات لكل من الفتيات المعرضات لخطر الزواج الوشيك أو الفتيات اللاتي سبق لهن الزواج لضمان تقديم خدمة عالية الجودة.

الإجراء التاسع

في المناطق التي تشهد انتشارًا واسعًا لهذه الممارسات مع محدودية قدرات الاستجابة، ربما تبرز الحاجة لترتيب الحالات حسب الأولوية. والحالات الأولى بالدعم هي

الأطفال المتزوجون الذين يعيشون مع أزواجهم (في المخيم/الموقع)؛ الأطفال دون ١٦ سنة المتزوجون أو المعرضون لخطر الزواج؛ والحالات المعرضة لخطر الزواج الوشيك والتي من المحتمل أن تتعرض لضرر لاحق.

الإجراء العاشر

مناصرة إدماج الدروس المستفادة من التعامل مع حالات زواج الأطفال في توجيهات وتدريبات وموارد إدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي لمنع الاستجابات غير المتوافقة ولعدم ضياع فرص التعلم.

الإجراء الحادي عشر

تشجيع مجموعات التنسيق على مراجعة إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بإدارة الحالات لضمان التعاون والتنسيق الواضح بين الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي. وهذا يشمل ضمان أن يؤدي التحديث المستمر للخدمات التي يتم حصرها ومسارات الإحالة لاختيار الخدمات الملائمة للفتيات غير المتزوجات ومن سبق لهن الزواج.

الإجراء الثاني عشر

تشجيع الكوادر العاملة في الخطوط الأمامية على عقد اجتماعات مشتركة لإدارة حالات حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي عند وجود حالات معقدة لزواج الأطفال. ويساعد هذا أيضًا في ضمان أن تلبي الاستجابة المخصصة احتياجات الفتاة وأن تُدار بواسطة أنسب مقدم رعاية، بناءً على تفاصيل كل حالة وقدرة الجهات الفاعلة.

الإجراء الثالث عشر

اختبار استخدام منتديات إدارة الحالات كوسيلة مبتكرة وقابلة للتكرار والقياس للجمع بين الجهات الفاعلة في مختلف قطاعات منظومة إدارة الحالات والوقوف على التحديات مثل زواج الأطفال، ولتقديم حل جماعي للمشكلة بناءً على العوامل والقيود والقدرات المرتبطة بالسياق. قد يتطلب هذا الإجراء توجيهات إضافية لدعم الأداء الأمثل للمنتديات وجودتها من الناحية التقنية. ويوصي بمراقبة هذا النهج عن كثب للتعرف على تأثيره ولمشاركة الدروس المستفادة.

الإجراء الرابع عشر

ضمان أن سياسات وعمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تسجيل اللاجئين وتحديد حالة اللجوء والحلول المستديمة تحدد بوضوح أفضل الممارسات عند التعامل مع حالات زواج الأطفال، وأن كوادر وشركاء المفوضية يفهمون إجراءات المصلحة الفضلى بشكل جيد.

الإجراء الخامس عشر

التأكد أن جميع عاملي الحالات (في مجال حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي) يتلقون فرص التعلم الملائمة بشكل منتظم من أخصائيين مدربين في مجال العنف المبني على الدور الاجتماعي لممارسة أساليب التعامل مع إفصاحات الأطفال واليافعين المتعلقة بالعنف المبني على الدور الاجتماعي وتلقي المساهمات التقنية بشأنها.

الإجراء السادس عشر

تحسين قدرات القطاعات الأخرى، مثل التعليم وسبل كسب العيش والصحة الجنسية والإنجابية، وغيرها من الخدمات الأخرى المتجاوبة مع الفتيات اليافعات، لتحديد والتعامل مع إفصاحات زواج الأطفال والعنف المبني على الدور الاجتماعي (مثل الممارسين في مجال بخلاف العنف المبني على الدور الاجتماعي)، وإحالة الحالات بشكل صحيح إلى خدمات إدارة الحالات. تأكد أن أخصائيي الحالات لديهم رؤية واضحة حول الخدمات المتجاوبة مع اليافعات ومتعددة القطاعات المتاحة لتلبية احتياجات الفتيات اليافعات المعرضات لخطر الزواج أو اللاتي سبق لهن الزواج وأسرهن بشكل متكامل.

الإجراء السابع عشر

إدارة الحالات بنفس الأهمية في حالات القاصرات المتزوجات أو اللاتي يواجهن خطر الزواج المبكر {على وشك الزواج}. لا يجب التوقف عن إدارة الحالات إثر زواج أو انفصال القصرات. يجب إستكشاف و معرفة العوائق التي تمنع القاصرات من الإستفادة من الخدمات بالعمل معهن و العائلات، و أحيانا مع الأزواج (لا ينبغي إشراك الأزواج إلا إذا تمت استشارة وموافقة المشرفين على إدارة الحالات أو كنتيجة لاجتماعات دراسة الحالات).

الإجراء الثامن عشر

ضمان قدرة أخصائيي الحالات على الحصول على التدريب لتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتوفير الخدمات المتجاوبة مع الفتيات اليافعات وتعزيز المواقف الشمولية. وهذا يعني أن الخدمات يجب أن تؤدي للتمكين وأن تخلو من التمييز أو الانتقاد أو تعزيز المواقف الضارة التي ربما تُقيد مشاركة بعض الفتيات اليافعات وقدرتهن على الوصول إلى الخدمات.

الإجراء التاسع عشر

ضمان تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي توضح العمليات والخطوات الخاصة بتحويل حالات زواج الأطفال بين الجهات الفاعلة تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة التي توضح العمليات والخطوات المطلوبة للتعامل مع تحويل الحالات التي تتضمن زواج الأطفال.

فرص وموارد التعلم المستمر

١ سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول " معالجة زواج الأطفال في برامجنا الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة بلان الدولية ٢٠٢٢-٣ ندوتان فنيتان عبر الإنترنت لعرض التحديات المشتركة وأفضل الممارسات عند التعامل مع حالات زواج الأطفال في عملية إدارة الحالات. بما في ذلك التقاطع مع التعامل مع حالات اللاجئين. اتصل بنا للحصول على الوصول

سلسلة التعلم الإلكتروني حول معالجة زواج الأطفال في برامج حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي, مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة بلان إنترناشيونال، ٢٠٢٤ (تصدر قريباً). تم تطوير هذه السلسلة التعليمية مع موظفي برامج حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك, فهي وثيقة الصلة أيضاً بالموظفين العاملين في قطاعات أخرى, مثل التعليم والصحة وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية أو الحقوق الصحية الجنسية والإنجابية، أو سبل العيش. يتألف البرنامج من ثلاث وحدات بما في ذلك وحدة عن التعامل مع حالات زواج الأطفال في إدارة الحالات. تستغرق كل وحدة حوالي ساعتين لإكمالها. لمزيد من المعلومات، اتصل بنا!

خطوات إدارة حالات العنف القائم على نوع الاجتماعي وحماية الطفل، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستعداد للكوارث:

- لاحظ أنك ستحتاج إلى التسجيل في دورة "الاستعداد للكوارث Disaster Ready" من أجل
- الدورة التدريبية. وهي مجانية.
- تُعطي هذه الدورة التدريبية التي تستغرق ساعتين العاملين في مجال العمل الإنساني نبذة عن عملية إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وعملية إدارة حالات حماية الطفل، إلى جانب إجراءات المصلحة الفضلى. وتعزز الدورة الإلمام بالمعايير والتوجيهات في كلٍ من هذه المجالات.

٤ توجيهات إدارة حالات زواج الأطفال:
لكوادر إدارة الحالات العاملة مع الفتيات والشابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة أرض الإنسان وكلية كينجز، لندن:

- يعتمد هذا التوجيه بدرجةٍ كبيرة على نتائج بحث منظمة أرض منظمة تيردي زوم/كلية كينجز، لندن وتوجيهات إدارة الحالات القائمة. بناءً على جهود الوكالات المختلفة، يجمع هذا التوجيه بين الأجزاء ذات الصلة من التوجيه القائم منظمة تيردي زوم وتوجيه حماية الطفل والعنف المبني على الدور الاجتماعي المشترك بين الوكالات. وهو لا يعتمد على مراجعة الأدلة العالمية حول زواج الأطفال وينبغي مراجعته وتحديثه حال استخدامه في سياقات أخرى.

٥ توجيهات إدارة حالات العنف المبني على الدور الاجتماعي المشتركة بين الوكالات توفير خدمات الرعاية وإدارة الحالات للناجيات من العنف المبني على الدور الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة اليونيسيف، الهيئة الطبية الدولية، لجنة الإنقاذ الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، نظام إدارة معلومات العنف المبني على الدور الاجتماعي، بريميرو (٢٠١٧، الطبعة الأولى):

- راجع الفصل السادس عشر على وجه الخصوص حول الزواج المبكر.
- تهدف هذه التوجيهات لبناء القدرات الخاصة بكوادر إدارة حالات وإدارة المعلومات العنف المبني على الدور الاجتماعي وتعزيز الروابط بينها لتحسين الخدمات المتوفرة للناجيات من العنف المبني على الدور الاجتماعي. يُركز هذا المورد على وضع المعايير اللازمة لتوفير سبل الرعاية عالية الجودة والرحيمة للناجيات من العنف المبني على الدور الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على توفير خدمات إدارة الحالات.

٦ التوجيهات المشتركة بين الوكالات لإدارة الحالات وحماية الطفل: دور إدارة الحالات في حماية الطفل: دليل مديري السياسات والبرامج أخصائيي الحالات، الفريق العامل المعني بحماية الطفل، مجموعة الحماية العالمية، المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ومكتب الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية في حالات الكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٤).

- راجع القسم الأول على وجه الخصوص حول المبادئ والممارسات.

٧ المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني، المعيار ١٨ "إدارة الحالات"، تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (طبعة ٢٠١٩).

- يندرج المعيار ١٨ ضمن الركيزة الثالثة: معايير تطوير الاستراتيجيات الملائمة.
- تتداخل إدارة الحالات مع العديد من مستويات النموذج الاجتماعي البيئي وتدعم أي طفل يتطلب استجابة مخصصة لتلبية احتياجاته المحددة.

٨ المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للعنف المبني على الدور الاجتماعي في البرامج الخاصة بالأوضاع الطارئة: المعيار السادس "إدارة الحالات"؛ المعيار السابع حول "منظومات الإحالة"

- يحصل الناجون من العنف المبني على الدور الاجتماعي على خدمات إدارة الحالات الملائمة وعالية الجودة وتشمل الرعاية والدعم المنسق لاكتشاف الخدمات المتاحة.
- توجد منظومات إحالة لتوصيل الناجين من العنف المبني على الدور الاجتماعي بالخدمات متعددة القطاعات الملائمة وعالية الجودة بطريقة سرية وآمنة في الوقت المناسب.

٩ إطار التعاون الميداني لمكافحة العنف المبني على الدور الاجتماعي وحماية الطفل: دليل عملي للمنسقين والمنسقين المشاركين، مجالات المسؤولية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والعنف المبني على الدور الاجتماعي وحماية الطفل (٢٠٢١):

- راجع على وجه الخصوص وظيفة التنسيق الأساسية رقم ١ دعم توفير الخدمة.
- متوفر باللغتين العربية والإنجليزية. دليل أساسي للتعاون والمشاركة فيما بين القطاعات.

١٠ تدريب لمقدمي الخدمات للفتيات اليافعات لجنة الإنقاذ الدولية (٢٠٢٢): تدريب ذاتي مصمم للعاملين في مجال العنف المبني على الدور الاجتماعي وحماية الطفل والممارسين الصحيين الذين يقدمون الخدمات للفتيات اليافعات. وهو يتكون من أربع وحدات لتعزيز فهم النهج المتجاوبة مع الفتيات اليافعات بهدف التشجيع على توفير خدمات آمنة وملائمة ومتكاملة.

١١ المبادئ التوجيهية لإجراءات المصلحة الفضلى الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تقييم وتحديد المصلحة الفضلى للطفل، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٢١):

- متوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والتركية. كل ما تحتاج لمعرفته بشأن هذا العنصر الحيوي ضمن ولاية حماية الطفل للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية الخاصة بإجراءات المصلحة الفضلى هو دعم المفوضية والكوادر الشريكة لتحسين نتائج حماية الأطفال اللاجئين

المراجع

1. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (2021). لنبدأ العمل الآن: تسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين بتقليل زواج الأطفال خلال الجائحة: البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المعني بالقضاء على ظاهرة زواج الأطفال، https://www.unicef.org/reports/act-now-eliminating-child-marriage
1. ريباليت-سيسلاغي، جيه (2019). "زواج الأطفال: عائق كبير أمام بناء قدرة الفتيات اليافعات على الصمود"، التبادل الإنساني، 75، ص. 36–39، https://odihpn.org/wp-content/uploads/2019/05/HE75_revised.pdf
1. بوشانان، إي.، كول، م.، تاب، جي. وكول، ن. (2019). وُلدت لتتزوج: معالجة الزواج المبكر والقسري في نيال، جنوب السودان، https://doi.org/10.21201/2019.3927
1. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (2017). السقوط في دائرة النسيان: أطفال اليمن، https://www.unicef.org/yemen/reports/falling-through-cracks-children-yemen
1. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020). "لقد قضوا على أحلام أطفالي: حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية". https://digitallibrary.un.org/record/3863498?ln=en
1. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (بدون تاريخ). "تصاعد ظاهرة زواج الأطفال في منطقة القرن الإفريقي مع اشتداد أزمة الجفاف"، https://www.unicef.org/press-releases/child-marriage-rise-horn-africa-drought-crisis-intensifies (تم الوصول إليه 17 يوليو، 2022).
1. هونرسين، ك.، أتال، ب.، جيفري، أ.، ميتزلر، جيه.، ألكيبسي، ت.، النقيب، س. وروبينسون، دابليو.سي. (2021). "زواج الأطفال في اليمن: دراسة مختلطة الطرق للنزاع المستمر والنزوح"، مجلة دراسات اللاجئين، 34، ص. 4551–4571، https://doi.org/10.1093/jrs/feaa144.
1. فتيات لا زوجات (2020). زواج الأطفال في السياقات الإنسانية، https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/resource-centre/child-marriage-in-humanitarian-contexts/
1. تشاي، س. ونجو، ت.د. (2017). "الأدلة العالمية على التدخلات التي تهدف لمنع زواج الأطفال. الملخص البحثي رقم 1 الصادر عن مركز الفتاة"، مجلس السكان، 1–19، https://knowledgecommons.popcouncil.org/departments_sbsr-pgy/533/
1. مالهوترا، أ. والنقيب، س. (2021). تطور قاعدة الأدلة حول زواج الأطفال، https://www.unicef.org/documents/evolution-evidence-2000-base-child-marriage-2019
1. منظمة بلان العالمية، اللجنة النسائية للاجئين، ماتسيكا، أ. (2022). أصواتنا، مستقبلنا: فهم ظاهرة زواج الأطفال في المجتمعات التي تفتقر إلى الأمن الغذائي في منطقة شيريدزي، زيمبابوي (لندن)، https://plan-international.org/publications/our-voices-our-future-zimbabwe/
1. منظمة بلان العالمية؛ مجال مسؤولية حماية الطفل العالمي (2022). الحماية والأمن الغذائي: مراجعة الأدلة على وجود الروابط في الأوضاع الإنسانية، https://plan-international.org/publications/child-protection-food-security-review/
1. منظمة بلان العالمية، واللجنة النسائية للاجئين، وتحويل مواطن الضعف (2022). أصواتنا، مستقبلنا: فهم المخاطر والقدرات التكيفية لمنع زواج الأطفال والاستجابة له في منطقة بانجسامورو ذاتية الحكم في ميندناو الإسلامية (لندن)، https://plan-international.org/publications/our-voices-our-future/
1. فتيات لا زوجات (2021). "كوفيد19- وزواج الأطفال: عام على الجائحة"، https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/resource-centre/covid-19-and-child-early-and-forced-marriage-an-agenda-for-action/
1. عبد الرحيم، س.، ديجونغ، جيه.، مرتضى، ر. وزريق، هـ. (2017). "تقديرات الزواج المبكر بين اللاجئات السوريات في لبنان 2016 مقارنةً بسوريا خلال فترة ما قبل 2011"، المجلة الأوروبية للصحة العامة، 27، 4556833، https://doi.org/10.1093/eurpub/ckx189.049.
2. منظمة بلان العالمية واللجنة النسائية للاجئين (2023). صياغة لنتائج البحث حول زواج الأطفال والأوضاع الإنسانية (متاح)
1. بيرتشال، جيه. (2020). الزواج المبكر والقسري للأطفال في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع (برايتون). https://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2021-02_805/Child_Early_and_Forced_Marriage_in_FCAS.pdf
2. منظمة بلان العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2022). ممارسات وبرامج زواج الأطفال: كوكس بازار، بنغلاديش؛ ميدان، إندونيسيا؛ وديفا وتيلابيري، النيجر (غير منشور)
1. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (2022). توجهات منتصف العام 2022، https://www.unhcr.org/publications/mid-year-trends-2022/

نبذة عن منظمة بلان إنترناشونال

بلان إنترناشونال منظمة مستقلة معنية بالتنمية ورائدة في العمل الإنساني تسعى لتعزيز حقوق الأطفال وتحقيق المساواة للفتيات. نحن نؤمن أن كل طفل يمتلك قوة وإمكانات تتعرض في الكثير من الأحيان للكبت بفعل الفقر والعنف والفصل العنصري والتمييز. وتعتبر الفتيات الفئة الأكثر تأثرًا بذلك.

بالعمل مع الأطفال والشباب والداعمين والشركاء، نحاول فتح الأبواب نحو عالم أكثر عدلاً، بمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها الفتيات والأطفال المستضعفون. ندعم حقوق الأطفال بدأً من الولادة وحتى مرحلة البلوغ ونُمكن الأطفال من الاستعداد للأزمات والمحن والاستجابة لها. ندفع عجلة التغيير في الممارسات والسياسات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية مستفيدين من حضورنا وتجاربنا ومعارفنا.

على مدى أكثر من ٨٥ عامًا، حشدنا أفرادًا آخرين مفعمين بالتفاؤل عقدوا العزم على تغيير حياة جميع الأطفال في أكثر من ٨٠ دولة.

لن نتوقف حتى نحقق المساواة للجميع.

اتصل بنا

facebook.com/planinternational
twitter.com/planglobal
instagram.com/planinternational
linkedin.com/company/plan-international
youtube.com/user/planinternationaltv

منظمة بلان إنترناشونال
المقر الدولي
,Dukes Court, Duke Street, Woking
Surrey GU21 5BH, United Kingdom
Tel: +44 (0) 1483 755155
Fax: +44 (0) 1483 756505
البريد الإلكتروني: info@plan-international.org
plan-international.org

نبذة عن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

الهدف المأمول

عالم يستطيع فيه كل شخص بلا جنسية وكل مُجبر على الفرار أن ينعم بمستقبل أفضل.

من نحن

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي منظمة عالمية معنية بإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسريًا وعديمي الجنسية.

أنشطتنا

تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهود الدولية لحماية الأفراد المجبرين على الفرار من أوطانهم بسبب النزاع والاضطهاد. نوفر المساعدة المنقذة للأرواح، مثل المأوى والغذاء والماء، ونساعد على صون حقوق الإنسان الأساسية، وتطوير الحلول التي تضمن توفير مكان آمن يمكن اعتباره موطنًا لهؤلاء يستطيعون فيه أن ينعموا بمستقبل أفضل. نسعى كذلك لضمان حصول الأفراد عديمي الجنسية على جنسية.

أهمية عملنا

يُجبر ملايين الرجال والنساء والأطفال كل عام على الفرار من أوطانهم هروبًا من النزاعات والاضطهاد. نحن المنظمة الرائدة على مستوى العالم لدعم الأفراد المجبرين على الفرار وهؤلاء المحرومين من الجنسية. نمارس العمل الميداني في أكثر من ١٣٠ دولة، ونستعين بخبراتنا لحماية النازحين قسريًا وعديمي الجنسية وتوفير سبل الرعاية لهم، وقد قُدِّر عددهم بـ ١١٤ مليون شخص اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٣.

تابعنا على

twitter.com/refugees
facebook.com/UNHCR
/instagram.com/refugees
youtube.com/c/unhcr
tiktok.com/@refugees
/linkedin.com/company/unhcr

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
Case Postale 2500, CH-1211 Genève 2 Dépôt, Suisse
الهاتف: +41 22 739 8111

اقتباس مقترح: منظمة بلان إنترناشونال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة الأدوات: إجراء تحليل السياق لزواج الأطفال في الأزمات وأوضاع النزوح القسري (2024) المتاحة على: [أدخل الرابط] https://plan-international.org/publications/child-marriage-case-management-for-refugees/

نُشر في 2024. حقوق طبع ونشر النص © محفوظة لمنظمة بلان إنترناشونال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين